المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

05/04/2013

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تصادق على خارطة طريقها

طنجة : محمد حمص 10/364/5

إذا كانت الآليات الجهوية الثلاث عشرة ، التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تعقد دوراتها السنوية الأربع والاستثنائية، تحت أي شعار من الشعارات ، فإن ذلك لا يعني بأن عضاء هذه المؤسسة الدستورية لا يلتقطون الإشارة حين يتزامن انعقاد هذه الدورات في بعض الأحيان مع حدث كان له ثقل في التاريخ المغربي المعاصر ، خصوصا لما يتعلق الأمر بحقل حقوق الإنسان في أجيالها الثلاثة . ذاك ما ينطبق على الدورة الرابعة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة التي صادف انعقادها يوم السبت 23 مارس 2013 حلول الذكرى السابعة والأربعين (23 مارس 65) لانتفاضة الشبيبة المغربية ضد حكم زمن الرصاص الذين فوتت سياستهم على المغرب فرصا تاريخية من أجل إرساء دعائم دولة الحق والقانون .

" حتى لا ننسى " كان هو العنوان العريض الذي أرخى بظلاله الوافرة على هذه الدورة ، التي استحضر فيها أعضاء اللجنة الجهوية ثقل الذكرى في ذاكرة المغاربة عامة ، وشبيبته التعليمية خاصة ، وأجمل ما في تزامن الذكرى مع انعقاد الدورة ، يتمثل في فتح اللجنة الجهوية ورش النهوض بثقافة حقوق الإنسان لدى شبيبة التعليمية والجامعية .

لنعد إلى الدورة الرابعة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة التي انعقدت طبقا للمادة 40 من الظهير المحدث لمؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، والمادة 22 من نظامه الداخلي لنشير إلى أن أشغالها انطلقت بجلسة عمومية قدمت فيها رئيستها سلمى الطود الحصيلة الإيجابية لأدائها الذي طال حقول اشتغالها الثلاثة (الحماية ، النهوض ، الإثراء) رغم أن السنة الأولى كانت سنة التأسيس بامتياز .

من أشغال اللجنة

الجلسة المغلقة لهذه الدورة تميزت بتقديم تقارير أعدتها فرق العمل الثلاثة التي تشتغل بدون انقطاع بين الدورات ، تتعلق بدور اللجنة الجهوية في مجال تتبع ومعالجة الشكايات ، وتقرير عن مساهمة اللجنة الجهوية بجانب عدد من الشركاء والمتدخلين في تفعيل أندية حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية والجامعية ومؤسسات التكوين المهني . ونظرا لما يكتسيه التواصل بمفهومه الواسع في معمار خارطة طريق اللجنة الجهوية المصادق عليها ، فقد استقطب مشروع الإستراتيجية التواصلية والإعلامية الذي أعدته وقدمت خطوطه العريضة الأستاذة شمس الضحى البراقي، اهتمام كل الأعضاء وعمقوا فيه النقاش لينتقلوا بعد ذلك إلى المصادقة عليه . وختمت الدورة أشغالها بعد استنفاد النقاش في المخطط الإستراتيجي الذي يغطي الفترة المتبقية من ولاية اللجنة الجهوية (2013 / 2015) ، والمصادقة عليه وعلى برنامج عمل سنة 2013 التي ستكون سنة مسح اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لكل تراب منطقة نفوذها المترامية الأطراف تفعيلا لمبدأ القرب من المواطنين والمواطنات، الذي كان واحدا من الاعتبارات التي على أساسها خرجت للوجود الآلية الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

المساء
ALMASSAE

مواجهة في ندوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بين الشباري والقاضي الرياحي الذي أمر باعتقاله

رئيس «نادي القضاة» يطلق النار على «المجلس الأعلى للسلطة القضائية»

2013/1/2

سامي المودني

فجر عبد المومن الشباري، القيادي في حزب النهج الديمقراطي، قنبلة من العيار الثقيل، خلال ندوة نظمها «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» أول أمس، على هامش المعرض الدولي للكتاب بالدار البيضاء. واتهم الشباري مسير الجلسة، القاضي نور الدين الرياحي وعضو الوداية الحسنية للقضاة، بإعطاء أمر قضائي باعتقاله بصفته ممثلا للنيابة العامة آنذاك، سنة 1985، بسبب مواقفه السياسية، وهو ما لم يستسغه الرياحي الذي اضطر إلى توقيف الناشط السابق في صفوف حركة «إلى الأمام» الماركسية اللينينية، ومنعه من مواصلة مداخلته بهذا الشأن، بدعوى أن الأمر يكتسي طابعا شخصيا لا يحق له الحديث بشأنه لاعتبارات قانونية. وقال الشباري في ندوة حول «المجلس الأعلى للسلطة القضائية»، إنه «لا يمكن الحديث اليوم عن استقلالية القضاء في ظل غياب الديمقراطية، وأهم آليات الديمقراطية هي الانتخاب في المؤسسات القضائية».

رئيس «نادي القضاة» يطلق النار على «المجلس الأعلى»

سامي المودني

تتمة ص (01)

وشهدت الندوة جدلا حادا بين عدد من المتدخلين والقاضي نور الدين الرياحي، الذي كان يبادر للتعقيب على كل متدخل رغم أنه كان مسيرا للجلسة، وهو ما أثار امتعاض الكثيرين. وبينما دافع كل من ياسين مخلي، رئيس نادي قضاة المغرب وخديجة الروكاني المحامية والفاعلة الجمعوية عن ضرورة انتخاب رئيس أول ووكيل العام للملك لدى محكمة النقض، الأعضاء بالصفة في المجلس الأعلى للسلطة القضائية، تشبث الرياحي بضرورة تعيينهم من طرف الملك وعدم انتخابهم، بحجة أن هذا الأمر من شأنه أن يقود إلى اختيار قاض محدود التجربة رغم أنه منتخب ديمقراطيا. وصرح الرياحي بأنه «لا اجتهاد مع وجود النص، وهذا لا نجد له سندا دستوريا».

وانتقد مخلي بحدة «المجلس الأعلى للقضاء، إذ اعتبر أن «هذه المؤسسة الدستورية لا تنشر تقارير حول نشاطها منذ تأسيسها»، مضيفا أنها لم «تستطع ضمان شفافية أعمالها ولم تعمد إلى نشر تقاريرها المرتبطة بالقرارات التأديبية». وأثار مخلي الانتباه إلى تدني مؤشر الثقة في «المجلس الأعلى للقضاء» بين صفوف القضاة، وكشف بهذا الصدد، أن «نسبة الأصوات الملغاة برسم دورة انتخابات نونبر 2010 للمجلس بلغت 20.32 في المائة، وهو رقم له دلالته». وأضاف مخلي أن «مقررات المجلس خارجة عن نطاق المراقبة»، مشددا على «دور المجتمع المدني في مراقبة أشغال المجلس»، وأشار أيضا إلى «عدم خضوع أعضائه لدورات تكوينية وغياب أي تنسيق مع مؤسسات دولية للاستفادة منها».

من جهته، قال محمد الصبار، الأمين العام لـ«المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، إن «القضاء وظف سياسيا وصدرت أحكام قضائية انتفت فيها شروط المحاكمة العادلة، وبالتالي فمؤسسة القضاء شرعنت في فترة معينة الاستبداد والتسلط». وأضاف الصبار أن أعطاب العدالة في المغرب عليها إجماع اليوم، وأن الجميع مقتنع بضرورة إيجاد مخرج، مذكرا في هذا الإطار، بأن «المجلس الوطني لحقوق الإنسان اقترح أن يكرس القانون التنظيمي مجموعة من ضمانات الاستقلالية الإدارية والمالية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية».

وتساءلت خديجة الروكاني، عضو «الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء»، «أين نحن من استقلال القضاء؟»، في سياق حديثها عن قضية خالد عليوة، معتبرة أن القضاء كان أول من التقط رسالة التعزية التي بعثها الملك محمد السادس إلى عليوة بعد وفاة والدته، رغم أنها شددت على أنها كانت «ضد وضع خالد عليوة رهن الاعتقال الاحتياطي». واعتبرت الروكاني أن «هناك إشكالا كبيرا في ضمان المساواة داخل المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وغياب مراقبة النوع»، داعية قاضيات المملكة إلى الانتفاض على هذا الوضع.

حقوق الإنسان بالمغرب.. تقدم متعثر

1029/16

■ خالد الشرقاوي السموني ■

إن الحديث عن تطور حقوق الإنسان بالمغرب خلال السنوات الأخيرة موضوع شاسع وكبير، سواء تعلق الأمر بالبعد القانوني أو المؤسساتي، أو تعلق الأمر بمستوى الإدراك والوعي لدى المواطن، وهو بذلك يحتاج إلى مؤلفات، لكننا سنكتفي بملامسة بعض جوانبه من خلال إبراز أهم المحطات التي شهدها المغرب منذ أن برز على السطح الصراع السياسي فيما بات يعرف بسنوات الرصاص.

لقد مر المغرب خلال بداية السبعينيات حتى أواخر الثمانينيات من ظروف سياسية سيئة تميزت بالقمع والاستبداد والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب والإعدام الجماعي خارج إطار القانون، والنفي خارج الوطن، فضلا عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، وتفشي الفساد الإداري والمالي، وتزوير الانتخابات وتهميش بعض المناطق في شمال وجنوب المغرب.

وفي أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، بدأت الظروف السياسية تتغير، على إثر انهيار المعسكر الاشتراكي الذي كان يقوده الاتحاد السوفيتي في ظل ما سمي بـ«البريسترويكا»، وظهور منظمات دولية لحقوق الإنسان على الواجهة، في ظل النظام الليبرالي الأحادي الغربي، أصبحت لهذه المنظمات قوة ضغط هائلة من خلال تقاريرها وبياناتها، التي كانت تكشف هامشا من الانتهاكات التي تحصل، خاصة في الدول العربية. كما عملت بعض المنابر الإعلامية، في أمريكا وأوربا على إثارة ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي حصلت في المغرب، كما كان لها دور كبير في كشف معتقلات سرية يجري فيها تعذيب المعتقلين.

في هذا السياق، أصبح المغرب مجبرا للإجابة عن كثير من الأسئلة في الموضوع، والكشف عن حقيقة ما كتبته الصحافة الغربية بخصوص وجود معتقلات سرية، وبعض الرسائل التي وجهت إلى المرحوم الملك الحسن الثاني، وأهمها رسالة زوجة الرئيس الفرنسي السابق «فرانسوا ميتران» حول المعتقل السري « تازمامرت».

وأمام هذه الأحداث والوقائع المتتالية، اضطر المغرب إلى إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والتنصيص في دستور عام 1992، في ديباجته على التزام المغرب باحترام مبادئ حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، وإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين وإحداث هيئة تحكيم مستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي.

هذه التجربة كانت ناقصة وجاءت في ظروف طبعتها عدم الثقة والتوجس والتحكم في المشهد السياسي وكذا الحقوقي. واستمرت مطالب المنظمات الحقوقية.

وبعد اعتلاء الملك محمد السادس الحكم، بدأ التفكير بصيغة جديدة لطي صفحة الماضي، وإنهاء موضوع الانتهاكات وما ارتبط بذلك من احتجاجات لعائلات الضحايا ومطالب الحركة الحقوقية آنذاك، كان يتزعمها المرحوم إدريس بنزكري، رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، تحت شعار «الكشف عن الحقيقة كاملة وإنصاف الضحايا وترتيب المسؤوليات الفردية للجلادين والدفع بالدولة إلى الاعتذار».

وبالفعل ظهرت الصيغة الجديدة في إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة وتعيين إدريس بنزكري رئيسا لها بعد إقناعه بالعمل في عهد جديد مختلف عن العهد القديم . وفي هذا الخصوص نشير إلى أن هناك من ساند هذا التوجه داخل المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف. لكن هناك بالمقابل من اعترض على ذلك وشن هجوما على مواقف إدريس بنزكري بدعوى تنازلات قدمها هذا الأخير للنظام (...)

وتبدو التجربة المغربية مغرية في العالم العربي مع وجود بعض تحفظات المنظمات الحقوقية المغربية على مسارها لوجود ملفات وجرائم لم يكشف عنها النقاب بعد، وبالخصوص ملفات بعض مجهولي المصير وعلى رأسهم المهدي بنبركة والحسين المانوزي؛ هذا، بالإضافة إلى عدم إثارة المسؤوليات الفردية وعدم الكشف عن حقيقة بعض الأحداث الدموية كأحداث الريف سنتي 1958 و1959 وحقيقة بعض المقابر الجماعية، واستمرار بعض الجلادين المتورطين في الانتهاكات في تقلد مسؤوليات إدارية وأمنية وعسكرية مهمة في هرم الدولة والبطء في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، واستمرار انتهاج السلطات لممارسات ضد حقوق الإنسان، وخاصة على خلفية مكافحة الإرهاب، واستمرار ممارسات التعذيب في معاقل الشرطة والسجون، لكن بشكل عام تعتبر التجربة المغربية خطوة إلى الأمام وغير مسبوقة في المنطقة العربية.

دور الهيئة بقي محدودا لأنها كانت متحكما فيها. حيث اختار لها النظام الشكل الذي أراد واختار الأشخاص الذين أرادهم من بين أعضائها واختار كذلك شكل جلسات الاستماع العمومية مما جعلها لا تتجاوز بعض الخطوط الحمراء ولم تكن لها سلطة على إجبار بعض المتورطين في الانتهاكات الجسيمة ومن لهم علاقة بها في الماضي من الحضور وتقديم الشهادات والوثائق والمعلومات الضرورية.

إن هيئة الإنصاف والمصالحة كانت تهدف إلى هدفين رئيسيين:

- تدجين بعض المعارضين اليساريين المزعجين، خصوصا أولائك الذين كانت لهم قوة التأثير في الداخل والخارج وذلك من خلال إقناعهم بأن الأمور تغيرت وأن هناك عهدا جديدا يبشر بانتقال ديمقراطي وتم استفادة بعضهم بمناصب مهمة في الدولة.
- إنهاء الحديث عن موضوع الانتهاكات الجسيمة التي عرفها المغرب في الماضي وبدء صفحة جديدة وكسب تعاطف ورضا الدول الغربية والاتحاد الأوروبي بالخصوص.

وعلى الرغم من ذلك، استمرت الانتهاكات في إطار مكافحة الإرهاب، فخلال سنة 2002، قامت السلطات الأمنية باختطاف مواطنين بالتشكك في انتمائهم إلى تنظيم القاعدة واحتجازهم في معتقل سري وممارسة التعذيب عليهم وتوقيعهم محاضر تحت الإكراه والضغوط النفسية وبقائهم في معتقل سري أحيانا لمدة شهور قبل إحالتهم على النيابة العامة بالمحكمة، وازدادت الاختطافات والاعتقالات التعسفية ومداهمة البيوت وتفتيشها بدون أوامر قضائية، لوحظ ذلك بالخصوص بعد الأحداث الإرهابية التي شهدتها مدينة الدار البيضاء يوم 16 ماي 2003.

كما تميزت الحياة السياسية بعد حلقة تقديم تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة بظهور حزب جديد يحمل اسم «الأصالة والمعاصرة» له أجندة سياسية معينة اكتسح الساحة السياسية بدعم من كاتب الدولة في الداخلية سابقا «فؤاد الهمة» الذي كان وراء تأسيس الحزب، حيث أصبح يحتل الصدارة في المشهد السياسي، تلته بعض الأحداث كاعتقال «خلية بليرج»، ومن بينها الأمين العام لحزب البديل الحضاري والأمين العام لحزب الأمة وشخصيات سياسية أخرى تريد التخطيط لقلب النظام.

في خضم هذا الاحتقان السياسي والاجتماعي الذي عرفه المغرب، بالإضافة إلى الحراك السياسي الذي شهده العالم العربي من جراء الاحتجاجات والثورات، ظهرت حركة 20 فبراير2011 التي طالبت بإصلاحات دستورية وسياسية واجتماعية وإبعاد رموز الفساد عن السلطة ومحاسبة المتورطين فيه.

ملاحظات حول مسار حقوق الإنسان بالمغرب لمن تغيب عنهم بعض محطاته

النظام المغربي وجد نفسه في ظروف حرجة في ظل وضع إقليمي على وشك الانفجار، لذلك، فطن الملك محمد السادس إلى إقرار إصلاحات دستورية، حيث تشكلت لجنة استشارية لمراجعة الدستور بعد استفتاء شعبي تم إقرار دستور جديد أعطى هامشا من الصلاحيات لرئيس الحكومة بالإضافة إلى مجموعة من الصلاحيات تهدف إلى تقوية البرلمان والسلطة القضائية، فضلا عن إجراء انتخابات تشريعية، تصدر على إثرها حزب العدالة والتنمية المرتبة الأولى، حيث تم تعيين الأمين العام للحزب رئيسا للحكومة (...)

وإذا كانت هذه التراكمات الإيجابية من تشريعات ومؤسسات التي تساهم في تكريس الحقوق وتوسيع فضاء الحريات بالمغرب، فإن ذلك لا يمنعنا من تسجيل كثير من النواقص والثغرات أفضت وتفضي إلى استمرار الانتهاكات وأحيانا حصول تراجعات عن المكتسبات، حيث مازال هناك تقاعس الدولة في ترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب، رغم بعض القرارات الجزئية التي اتخذت في إطار مكافحة الفساد المالي. ومازال هناك تأخر في التفعيل الأمثل والمنتظم للعديد من التوصيات الواردة في التقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة رغم مرور أزيد من سبع سنوات على صدوره.

فهناك كثير من الملاحظات نسجلها بخصوص استمرار الانتهاكات، وفي هذا الصدد سنشير فقط إلى بعضها.

فعلى مستوى الحريات العامة مثلا، مازال التضييق والقمع يطال الحق في التجمع والتظاهر من خلال المنع الذي طال مجموعة من الوقفات والمسيرات السلمية التي دعت إليها تنظيمات حقوقية، مدنية أو جمعوية، وكذا التدخلات الأمنية العنيفة في حق الحركات الاحتجاجية التي تنظمها فئات من حاملي الشهادات المعطلين بأنحاء المغرب، فضلا عن المتابعات القضائية التي طالت مجموعة من المواطنين بسبب تجمعات واحتجاجات سلمية ذات مطالب اجتماعية.

ونذكر أيضا المضايقات والمتابعات التي تستهدف حرية الصحافة وعمل الصحافيين وصدور أحكام قاسية كانت قد صدرت في حق مسؤولي وصحافيي مجموعة من المنابر الإعلامية في قضايا ذات صلة بحرية التعبير، مع ملاحظة عدم عرض مشروع قانون على البرلمان يقضي بتعديل قانون النشر والصحافة لإزالة القيود على الحريات وإلغاء العقوبات السالبة للحرية، ودمقرطة الإعلام العمومي.

وفيما يتعلق بالحق في تأسيس الجمعيات، يلاحظ في هذا المجال أن السلطات تحد أحيانا من ممارسة هذا الحق الذي كفله الدستور والقانون، حيث تعاني كثير من الجمعيات التي لها علاقة بتنظيمات سياسية أو دينية عراقيل عديدة من أجل الحصول على ترخيص السلطات.

على مستوى إصلاح القضاء، نعتبر أن إصلاح العدالة والقضاء شأنا مجتمعيا شاملا وحيويا يهم مختلف فئات الشعب المغربي التواقة إلى إقرار مبادئ العدل والإنصاف، ودولة الحق والقانون وسيادة المؤسسات.

وفي هذا السياق، فإننا ننتظر من الحوار الوطني حول إصلاح قطاع العدالة، على علاته، إجراءات عملية لتنقية جهاز القضاء من الفساد ومنح الاستقلالية اللازمة للقضاة وحمايتهم من تدخل أجهزة السلطة التنفيذية ومن سلطة المال.

كانت تلك فقط بعض الملاحظات التي تطرقت إليها نظرا إلى طبيعة المقال الذي كنت أهدف من ورائه تنوير الرأي العام، وبالخصوص أولئك الذين تغيب عنهم بعض المعطيات التاريخية حول مسار حقوق الإنسان ببلادنا في السنوات الأخيرة.

* أستاذ باحث في العلوم السياسية وحقوق الإنسان

القضاة والمحامون في مواجهة حامية الوطيس

معركة إصلاح القضاء تنقل ساحتها إلى معرض الكتاب

لم يخل النقاش حول موضوع المجلس الأعلى للسلطة القضائية من احتداد المواقف بين رجال القضاء والمحامين، وعكس التباين في وجهات نظرهم امتدادا للاختلاف الحاد القائم في إطار لجنة الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة. استقلال النيابة العامة كمطلب قديم للحركة الحقوقية نقطة جوهرية تذكي نار الخلاف كله. المحامية والناشطة الحقوقية خديجة الروكني ردت سبب تأخر صدور التقرير النهائي عن اللجنة لعدم حسمها في مبدأ استقلال القضاء الواقف، أو استمرار ائتمراره بأوامر وزير العدل. «يبدو أن هناك رفضا للاستقلالية من طرف الحكومة ووزير العدل» تضيف المحامية. رئيسة الجمعية المغربية للمرأة القاضية عائشة البصري سارت إلى أبعد من ذلك، ووضعت استقلال النيابة العامة على كف عفريت، إذا لم يقطع دابر تبعيتها للسلطة التنفيذية، ولمحن نماذج لقضاة أدوا ثمن عدم استجابتهم لوزراء عدل سابقين في ملفات بعينها. الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار بعدما استمع إلى كل الآراء، طمأن الجميع أن المجلس منهمك حاليا في تهييء مذكرة حول التنظيم القضائي تنص على استقلالية النيابة العامة. وهو ما صفق له الحضور النوعي الكبير برواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

نقطة أخرى كانت محط خلاف بين الأطراف المشاركة في الموضوع، همت اعتماد التعيين أم انتخاب كل أعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية. الدستور يمنح للملك صلاحية تعيين خمسة شخصيات مشهود لها بالنزاهة والتجرد، فضلا عن الرئيس الأول لمحكمة النقض كرئيس منتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، ورئيس الغرفة الأولى لنفس المحكمة. رئيس نادي القضاة ياسين مخلي المنسحب من الحوار، لم يكن مع طرح تعيين كل أعضاء المجلس، ومال إلى خيار اعتماد منطق الانتخاب كوسيلة ديمقراطية تنفي كل شبه عدم الاستقلالية. نور الدين رياحي المنتمي إلى الوداية الحسنية للقضاء لم يتقبل هذا الرأي، ونزع عنه رداء المسير، ليتحول إلى طرف فاعل داخل حلبة نقاش قانوني ودستوري. «انتخاب الرئيس الأول لمحكمة النقض والوكيل العام لدى محكمة النقض لا يمكن أن نجد له سندا دستوريا» يقول القاضي رياحي. وأسس رأيه القانوني على فصل خاص بالدستور يتعلق برئاسة المجلس الأعلى للسلطة القضائية، يمنح الملك بشكل واضح حق التعيين، ولم ينص الفصل 115 من الدستور على مسطرة غيرها «الدستور لا يتضمن الجزئيات والقوانين التنظيمية تتكفل بهذا الأمر، وتبقى محل نقاش. فما للملك للملك وما للقضاة للقضاة» يضيف القاضي رياحي.

وزاد شارحا لموقفه أن الكثير يعتقد أن الانتخاب رديف الديمقراطية، فإن اعتماده في اختيار أعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية قد يفرغ الاستقلالية من كل محتواها «الانتخابات تعتمد منطق الولاءات، ولسنا هنا أمام جمعية بل بصدد تنزيل استقلال القضاء بشكل واقعي، هناك إمكانية لانتخاب عشرة أعضاء آخرين لماذا إذا الإصرار على اعتماد المسطرة نفسها مثلا في انتخاب الرئيس الأول لمحكمة النقض كرئيس منتدب عن طرف جلالة الملك باعتباره الرئيس الفعلي لهذا المجلس الأعلى». المحامية خديجة الروكاني تدخلت لتقطع حماس المسير نور الدين رياحي وهو يدافع عن وجهة نظره هاته بقوة بقولها: «أريد أن أطرح عليك سؤالا واحدا هل الدستور سقف أم حد أدنى؟ ليس سقفا إذا كان كذلك: غادي دير لينا خطوط حمراء» فما كان منه إلا أن رد عليها قائلا: «الدستور صادق عليه الشعب وهو الذي منح هذه الاختصاصات للملك. لا اجتهاد مع وضوح النص، ولا اجتهاد مع وضوح الاختصاصات. الفصلان 115 و 46 واضحان».

لم يبق الأمين العام للمجلس الوطني محمد صبار بعيدا عن هذا النقاش المحتدم، بل أدلى بدلوه فيه، وحاول القياس على مهنة المحاماة لتدعيم خيار الانتخاب، إذ يشترط مثلا على كل محام قضاء خمس سنوات من المهنة ليتسنى انتخابه عضوا بمجلس الهيأة، وتصل المدة إلى عشر سنوات في انتخابات النقباء «علاش هاد الشرط، لأن هيأة المحامين تدبر المسار المهني للمحامين وهو ما يعني ضرورة توفر ما يكفي من تراكمات وإلمام وعطاء» يختم الصبار.

الرميد حضر الافتتاح وغاب عن نقاش إصلاح القضاء (خاص)

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

أزيلال

2727/5

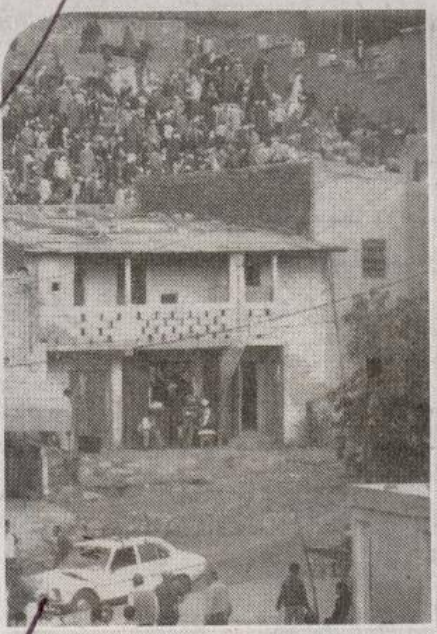

ينظم النسيج الجمعوي التنموي بإقليم أزيلال، يوم السبت المقبل بدار الثقافة بمدينة أزيلال، الملتقى الوطني الأول للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، تحت شعار "النهوض بثقافة حقوق الإنسان مسؤوليتنا جميعا". وأوضح بلاغ للنسيج الجمعوي التنموي بإقليم أزيلال أن هذا اللقاء يندرج في إطار مشروع "تقوية قدرات الجمعيات التنموية وأندية التربية على المواطنة في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان بإقليم أزيلال"، وبدعم من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وبشراكة وتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة ونيابة وزارة التربية الوطنية بإقليم أزيلال واللجنة المركزية للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان بوزارة التربية الوطنية. ويروم هذا المشروع إلى المساهمة في تقوية قدرات الفاعلين المحليين في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيز انخراط الفاعلين المحليين في مجال المرافعة في قضايا حقوق الإنسان، وإدماج بعد حقوق الإنسان في برامج وأنشطة منظمات المجتمع المدني، وتمكين منشطي أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية من آليات وأدوات التربية على المواطنة و حقوق الإنسان.

الأخبار تجولت في أروقته ونقلت ارتسامات متباينة لمرتاديه

هنا المعرض الدولي للكتاب! زوار بمختلف النيات يجمعهم سقف واحد تتعدد تحت سمائه الأروقة والمشارب. زوار فوضويون لا يقبلون على الكتب، ويشيحون بنظرهم عنها منصرفين إلى أمور أهم.. الأخبار تلتقي زوار المعرض، وتنقل حسرة المتذمرين مما أسموه واقع الثقافة، وتكشف لا مبالاة آخرين بقدسية الكتاب. فبين المعرض «المهرجان» والمعرض «الثقافة» توزع آراء الزوار.

المعرض الدولي للكتاب بالبيضاء.. كتب باهظة وندوات موجهة للنخبة

مريم بوزعشان 19/4

هنا المعرض الدولي للكتاب بالدار البيضاء. بركة من المياه ترحب بك في تلك الساحة غير المرصفة، والمليئة بما تناثر من الأوراق.

مقاه ومطاعم مملوءة عن آخرها تستقبلك، بائع المياه «الكراب» وبائع البالونات أيضا، الكل يغتنم فرصة «الكتاب» ليبيع ويشتري أو بالأحرى، ليبيع لا ليشتري.

داخل المعرض، ضجيج عال لا يناسب جو الكتاب والقراءة، زوار يلتقطون الصور أمام الأروقة، يتهافتون لتوثيق اللحظة مع شاعر ما من بلد ما عبر الصورة، وهمهم الأكبر التوقيع لا الكتاب نفسه.

هناك في جهة أخرى من المعرض، مكان أطلق عليه البعض اسم (الرباط) العاصمة الإدارية، نظرا لتمركز قسم وزارة الثقافة في وسطه، محاطا بالأروقة المربعة للمجلس المكلف بالجالية، والهيئة الوطنية للحماية من الرشوة، ومجلس حقوق الإنسان ومجلس المنافسة.

في ذاك المكان توجد النخبة، وزراء وكتاب وأدباء وخبراء وصحافيون مغاربة، يحلون ضيوفا بشكل يومي على هذه المجالس، يلقون كلماتهم المحددة في الوقت والمضمون.

الندوات هي بالأساس موجهة للنخبة وليس العموم، كل شيء يدل على ذلك، فمكان تنظيمها لا يسع 20 شخصا فكيف بسع الآف الزائرين، مواضيع الندوات لا تمت بصلة إلى المواطنين ولا تقترب من بعيد ولا من قريب إلى الشباب المغربي، حسب تصريحات بعض الزوار.

فرصة للتعارف

بين الأروقة، زوار اختلفت لغاتهم وديانتهم وبلدانهم، ليجمع بينهم الكتاب. أغلبهم منبهرون بعدد الكتب وغلاء أثمنتها. «الأخبار» استقت بعض الشهادات الحية من زوار المعرض. فكان البعض يقول إنه جاء للمعرض قصد الترويح عن النفس وإلقاء نظرة على الكتب وجلب الأطفال لتغيير الجو. أما البعض الآخر فجاء قصد شراء الكتب لكنه لم يستطع شراءها لأنه لم يجد التخفيض الذي اعتاد عليه في كل سنة.

وهناك آخرون جاؤوا طمعا في التعرف على أصدقاء جدد، وتوسيع شبكة المعارف وخاصة المعارف العربية. يقول يوسف رشد، طالب قانون بالجامعة، إن بعض الشابات ياتين إلى المعرض قصد ربط علاقات «باش يدبرو على روسهم» إذ أن وجود شباب من الخليج ومصر ولبنان يجعلهم أكثر إقبالا على المعرض. يحكي يوسف أنه حز في نفسه منظر رجل سعودي في رواق السعودية يعاكس فتاة مغربية ويطلب منها رقم هاتفها. ومن ذلك الوقت وهو يكره أروقة الخليجيين فهم إلى جانب بيعهم للكتب يشترون أشياء أخرى.

إيمان بشار طالبة باكلوريا، تقول إنها أضحت لا تستطيع زيارة المعرض بدون رجل يرافقها ويحميها من نظرات الأجانب، الذين يحملون فكرة سيئة عن الفتيات المغربيات وبالتالي، فأي شابة مغربية جاءت لشراء كتب هي بالضرورة لا يمكن أن ترفض عروض الخليجيين المغرية والتي يمكن أن تنقلها إلى عالم آخر إن هي وافقت.

الأمر مختلف بالنسبة لصفاء معزوز (20 سنة) فهي تعتبر المعرض فرصة للتعرف على أصدقاء جدد من مختلف البلدان في إطار صداقة محترمة، قصد التعرف على تقاليد البلدان العربية والانفتاح على أفكارهم، من أجل اكتشاف العالم وعدم الانغلاق على بلد واحد. تؤكد صفاء أن التعرف على الشباب داخل المعرض ليس حراما شريطة التزام الصديقين بالاحترام، وعدم تخطي الحدود المرسومة من طرفهما. الشابة تقول إنه حتى لو كانت نهاية هذه الصداقة هي الزواج، فذلك امر جيد طالما هناك حب بين الطرفين فيمكن حل جميع المشاكل، و«أنا رأيت تجارب ناجحة للزواج المختلط، تضيف صفاء.

معرض يكرر نفسه

يرى بعض زوار المعرض الذين هبوا من كل حدب وصوب ليكتشفوا جديد الكتب، أن المعرض يكرر نفسه، وأن دور النشر تحتفظ بنفس الإصدارات القديمة فلا تجدد الكتب. في حين يرى البعض الآخر أنّ دور النشر تتوفر على كتب جديدة إلا أن ثمنها يبقى مرتفعا بدون تخفيض، وبالتالي يصعب على المواطن البسيط الذي انتظر موعد المعرض سنة بأكملها، طمعا في تخفيضات في أسعار الكتب أن يشتري كتابا بنفس ثمن بيعه في المكتبات أو على الأرصفة خارج المعرض.

الدورة التاسعة عشر من المعرض الدولي للكتاب، وكأنها نفس دورة السنة الماضية، كل شيء يعيد نفسه، كل شيء ثابت في المعرض رغم أن الزمن يتحرك. الكلام لكاتب شاب مغربي أبى الإفصاح عن اسمه. متسائلا باستنكار عن جدوى تنظيم المعرض مادامت وزارة الثقافة ولا المجتمع المدني ولا دور النشر يدعون للقراءة أو يشجعون الزوار على ذلك.

يرى بعض زوار المعرض الذين هبوا من كل حدب وصوب ليكتشفوا جديد الكتب أن المعرض يكرر نفسه وأن دور النشر تحتفظ بالإصدارات القديمة فلا تجدد الكتب في حين يرى البعض الآخر أن دور النشر تتوفر على كتب جديدة إلا أن ثمنها يبقى مرتفعا بدون تخفيض

يقول الشاب انه تمنى لو رأى لافتة واحدة كتبت عليها حكمة تحفز على القراءة، وتمنى ان يحضر ندوة يكون محورها الأساسي هو تحبيب القراءة إلى الشباب وجعلهم يتأكدون من أن من لا يقرأ لا يمكنه فعلا أن يرى الحياة جيدا. لكن هيهات هيهات..

رجاء أيت أوبها، طالبة صحفية، جاءت إلى المعرض طمعا في شراء كتب لها علاقة بالأجناس الصحفية، وباخلاقيات مهنة الصحافة، لكنها لم تجد مطلبها. فاكتفت بشراء رواية لم يختلف ثمن بيعها عن ثمن البيع في المكتبات.

تؤكد رجاء أن كتب الأطفال وكتب المطبخ وفن العيش هي الطاغية على الأروقة، كما تشدد على انعدام الكتب العلمية وندرة الكتب الدينية.

خالد الوافيقي، مهندس من مراكش ليس أحسن حالا من رجاء، فهو ايضا مستاء من الوضع الذي آل إليه المعرض. يقول الوافيقي إن المعرض لا يسعى إلى التأكيد على أهمية الثقافة، كما ادعت وزارة الثقافة ولا يسعى أبدا إلى الإسهام في بناء قيم وملامح المغرب الحديث، من خلال النقاش والحوار المفتوحين والفاعلين، خلال الندوات واللقاءات التي للأسف وقعت في التكرار وبعيدة كل البعد عن هموم المواطن ومتطلبات الشباب.

الوافيقي يقول إنه قرأ برنامج المعرض جيدا ولم يجد أي ندوة تدعو للقراءة أو تذكر بفوائدها ومزاياها على عقل الإنسان.

وبخصوص الأثمنة يؤكد الشاب المهندس أن أثمنة الكتب مرتفعة جدا، وأن كتب التعليم والكتب الأكاديمية العلمية منعدمة، هذا فضلا عن عدم تنظيم الأروقة المغربية الكثير من الجوانب المضيئة الرائعة، كفنون الحكايا الشعبية، وأسرار الـ مطبخ في العالم، وأناقة الملابس التقليدية، وروعة الحرف اليدوية المتنوعة.

مراحيض غير لائقة

مرحاض المعرض لا يختلف في شيء عن مراحيض المقاهي أو مراحيض الشارع، رائحة كريهة، انعدام أواني الوضوء، في حمام لا يلائم أبدا تلك التظاهرة الثقافية، حسب تعبير سيدة دخلت إلى الحمام من أجل الوضوء فلم تجد ما يشجعها على ذلك.

أما أماكن الصلاة فهي كذلك لا تتوفر فيها الشروط الملائمة، غير زربية طويلة بئيمة في زاوية من المعرض، نساء ورجال يمشون من وراء المصلين، وأطفال يلعبون ويصرخون بجانبهم بدون أدنى احترام.

النساء ممنوعات من الصلاة

في المعرض التقت «الأخبار» سيدات مستاءات من عدم تخصيص المعرض لمكان يؤدين فيه فرائضهن الدينية، فبمجرد أن لمس العقرب الساعة الرابعة هرعت النسوة يبحثن عن مكان للصلاة، لكن مسعاهن خاب حين اكتشفن أن المعرض أغفل أماكن الصلاة المخصصة للنساء، الأطفال هم الآخرون ليسوا حاضرين في ذهن وزارة الثقافة، إذ لا توجد أماكن للعب. وبالتالي لجأ بعض الآباء إلى الجلوس رفقة أطفالهم في مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان يلعبون ويقفزون بمتعة ويسرة بحرية اعتباطية تتوافق نسبيا مع المكان.

وجبات باهظة الثمن

5 قطع من الكفتة و3 زيتونات في نصف خبزة مقابل خمسة وثلاثين درهما، قنينة ماء معدني بعشرة دراهم. هذا هو ثمن الوجبة إذا تضور أحد الزوار جوعا.. فإذا كان غلاء غذاء البطن بهذا الشكل، فمن سيفكر حينها في غذاء الروح والذهن، المفترض أن المعرض أقيم خصيصا من أجلهما. لا أحد يعرف على أي معيار تم اختيار هذه المقاهي، وهل اعتباطا حطت رحالها أمام المعرض أم الأمر غير ذلك؟.. أسئلة استنكارية لاكتها ألسن بعض الزوار الذين قصدوا المطاعم ليتناولوا وجبة يسدون بها رمقهم ليكتشفوا أن الوجبة الخفيفة تساوي ثمن كيلوغرام من اللحم خارج المعرض، بعضهم يتراجع في آخر لحظة، أما من أحجمه الخجل عن إلغاء الطلب فيستسلم في المغامرة رغم علمه أنها ستهلك جيبه دون أن تسد رمقه.

بشكل كبير إلى الأروقة المصرية نظرا للتنظيم الذي تتميز به هذه الأخيرة، فهي حسب تعبيره تحترم ذكاء الإنسان وتلبي كل رغباته، ولا تجعله تائها بين الرفوف بل تنظم كل تخصص على حدة عكس الأروقة المغربية التي تشتت الذهن.

هشام العلوي طالب شاب يقول إنه في بلد شبه منغلق كسوريا، ورغم أن الدولة تفرض رقابة شديدة للغاية على الكتب والإبداع، ورغم الفوضى التجارية الفظيعة التي تسود عالم النشر، كان معرض دمشق الدولي للكتاب يبدو أفضل حالا من معرضنا.

هشام يحكي أن مدينة المعارض تبعد بقرابة 25 كيلومترا عن وسط العاصمة، حافلات كبيرة ومريحة وغير مزدحمة تنقل الزوار مجانا من المعرض إلى نقطتين مختلفتين من المدينة، أو العكس، ذهابا وإيابا، مكتب صغير عند بوابة الاستقبال، لا يفرض عليك دفع أي ثمن مقابل الدخول، لكنه يمنحك فرصة اقتناء قرص إلكتروني يحوي لائحة بدور النشر الحاضرة وعناوين معروضاتها، أروقة كبيرة تتصاعد داخلها أغاني الأطفال التي تروجها بعض الدور المتخصصة، أماكن للسفارات أو المراكز الثقافية الأجنبية التي تحاول جذب الانتباه إلى برامجها. أما الناشرون والموظفون الأجانب الذين يعثتهم شركاتهم لترويج كتبها فكانوا يقيمون في فنادق قريبة داخل مدينة المعارض نفسها، فلا يشاهدون من البلد المضيف إلا ما يراد لهم. وهذا أمر يبدو أننا نحتاجه بشدة هذه الأيام.

يقول هشام بحسرة «هذا كان في دمشق فقط علما أن مستوى بنيتها التحتية ليس أفضل من الدار البيضاء في شيء، فما بالك بمعرض الشارقة أو الدوحة أو فرانكفورت أو طوكيو».

الشاب يتساءل عن الوقت الذي سيتعلم فيه المغاربة من أخطائهم ويستفيدون من تجارب الآخرين ويقولون بأن لنا في ثقافتنا المغربية الكثير من الجوانب المضيئة الرائعة، كفنون الحكايا الشعبية، وأسرار الـ مطبخ في العالم، وأناقة الملابس التقليدية، وروعة الحرف اليدوية المتنوعة.

الملتقى الأول للنهوض بثقافة حقوق الإنسان

569A

ينظم النسيج الجمعوي التنموي بإقليم أزيلال، يوم السبت المقبل بدار الثقافة بمدينة أزيلال، الملتقى الوطني الأول للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، تحت شعار «النهوض بثقافة حقوق الإنسان مسؤوليتنا جميعا».

وأوضح بلاغ للنسيج الجمعوي التنموي بإقليم أزيلال أن هذا اللقاء يندرج في إطار مشروع «تقوية قدرات الجمعيات التنموية وأندية التربية على المواطنة في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان بإقليم أزيلال»، وبدعم من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وبشراكة وتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة ونيابة وزارة التربية الوطنية بإقليم أزيلال واللجنة المركزية للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان بوزارة التربية الوطنية.

ويروم هذا المشروع المساهمة في تقوية قدرات الفاعلين المحليين في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيز انخراط الفاعلين المحليين في مجال المرافعة في قضايا حقوق الإنسان، وإدماج بعد حقوق الإنسان في برامج وأنشطة منظمات المجتمع المدني، وتمكين منشطي أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية من آليات وأدوات التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Hommage au SIEL à la militante tunisienne Khadija Charif

18/2013

La militante tunisienne Khadija Charif a été célébrée par les participants au Salon international de l'édition et du livre de Casablanca, pour son action pendant plus de trente ans dans le domaine de la défense des droits de l'Homme et de la cause féminine en Tunisie et dans le monde arabe. Lors de cet hommage organisé à l'initiative du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), les intervenants ont salué le courage et les sacrifices consentis par cette militante dans la défense des valeurs de la modernité et du progrès.